



أبيكوروب
APICORP

الشركة العربية للاستثمارات البترولية
Arab Petroleum Investments Corporation

توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024

2020



توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024

2020

المؤلفون:

د. ليلي ر. بنعلي

كبير الخبراء الاقتصاديين، رئيس الاستراتيجية
واقتمادات الطاقة والاستدامة

مصطفى الأنصاري

خبير أول في الاقتصاد

رامي العشماوي

أخصائي أول في الطاقة

إخلاء المسؤولية العامة:

إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعكس آراء مؤلفيه وليس بالضرورة آراء ابيكورب أو مساهميها، وهي تعكس آراء مؤلفيه في الوقت الحاضر اعتباراً من تاريخ النشر، ولا يلتزم المؤلفون ولا ابيكورب بالإبلاغ عن أي تغييرات قد تطرأ عليها. وإن محتوى هذا المنشور إعلامي بحت ولا يمثل توصيات ذات الصلة بالشؤون القانونية أو الأوراق المالية أو الاستثمارية، أو رأياً معيناً حول أي استثمار، أو التماساً من أي نوع.

جدول المحتويات:

| | |
|----|---|
| 4 | 1. كلمة الرئيس التنفيذي |
| 6 | 2. الملخص التنفيذي |
| 11 | أ. 2020: بداية صعبة ناجمة عن أزمة ثلاثية |
| 15 | ب. اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مسارات متفاوتة نحو التعافي مع وجود بعض المرونة |
| 16 | ج. الغاز: فائض في الإمداد حتى 2023-2024 |
| 17 | د. قطاع البتروكيماويات العالمي: توقعات متقلبة و ضغوط سلبية على المدى القريب |
| 18 | هـ. توليد الكهرباء: توقعات مستقرة بشكل عام، باستثناء شركات الكهرباء غير المستقرة مالياً التي ستضطر إلى تحمّل الفرق في تكاليف التوليد من مصادر الطاقة المتجددة |
| 19 | و. انخفاض توقعات الاستثمار بـ 173 مليار دولار أمريكي مقارنة بتوقعات الفترة 2019 - 2023 |

نبذة عن ابيكوروب:

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكوروب) هي مؤسسة مالية متعددة الأطراف تأسست في عام 1975 بهدف تعزيز تنمية قطاعات الطاقة والنفط والغاز في العالم العربي، وذلك بموجب اتفاقية موقعة بين الدول العشر المنتجة للنفط. وتقوم ابيكوروب بالاستثمار المباشر وتمويل المشاريع وتوفير التمويل التجاري والخدمات الاستشارية والبحوث لقطاع الطاقة، ويقع مقرها الرئيسي في الدمام بالمملكة العربية السعودية.

كلمة الرئيس التنفيذي

من المتوقع أن تؤدي الأزمة الثلاثية - الصحية، والاقتصادية، وربما المالية - التي يشهدها العالم حالياً إلى انخفاض حاد في النفقات الرأسمالية، وتقييد المشاريع وسلاسل الإمداد، وإعادة هيكلة واسعة النطاق لقطاع الطاقة.

**يجب العمل على الخروج من
الدوامة الحالية المتمثلة في
انخفاض العوائد والاستثمار
والناتج، ويتم ذلك من خلال تحفيز
دورة إيجابية من الاستثمار في
أصول أكثر استدامة ومنخفضة
التكاليف والانبعاثات الكربونية.**

فبالرغم من بلوغ مجموع احتياطات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مطلع عام 2020 نحو تريليون دولار أمريكي، وتمتع بعض تلك الدول بمديونية منخفضة جداً، إلا أن حزم التحفيز الاقتصادي الضخمة التي طرحتها الحكومات لمكافحة الآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ألقت بظلالها على توقعات استثمارات الطاقة للسنوات خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وحتى وإن خُفّضت تلك الاستثمارات بنسبة 20%، فإنها تبقى بحاجة إلى دعم القطاع الخاص الذي يواجه بدوره سوقاً هابطة (bear market). وفي ظل هذه الظروف، يجب العمل على الخروج من الدوامة الحالية المتمثلة في انخفاض العوائد والاستثمار والناتج، ويتم ذلك من خلال تحفيز دورة إيجابية من الاستثمار في أصول منخفضة من حيث التكاليف والانبعاثات الكربونية وأكثر استدامة.

يقدم تقرير «توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لايكوروب نظرة فاحصة وشاملة على استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للسنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك الاستثمارات الملتزم بها والمخطط لها، والتي تستند على رصد حثيث لمختلف مراحل تنفيذ المشاريع ودورة التخطيط لسلسلة الإمداد. كما وتستند مخرجات التقرير على التزامات الاستثمار الفعلية لكونها تعطي صورة أكثر وضوحاً ودقة للقدرة الإنتاجية المستقبلية لقطاع الطاقة في المنطقة وسياسات الطاقة لكل دولة.

من جهة أخرى، فإن منهجية ايكوروب في رسم الصورة حول الاستثمارات المخطط لها يمكن قطاع المال من تحديد المشاريع التي تعاني من نقص في التمويل وتوضيح طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع، سواء كانت سياسية أو تجارية أو صناعية أو تقنية أو ذات صلة بتغير المناخ.

يعدّ تقرير «توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التقرير الأهم لايكوروب، وهو يدعم الاستراتيجية التي تمسّي ايكوروب وفقها وسعيها الحثيث لتفعيل مشاركة القطاع الخاص وتمويل مشاريع الطاقة.

ختاماً، أود أن أشير إلى أن هدف ايكوروب من وراء هذا التقرير كان وما يزال تقديم محتوى قيم يساهم في إثراء النقاش الدائر حول مستقبل قطاع الطاقة، ويقدم صورة واضحة لأهم التوجهات في مشهد الطاقة الإقليمي لبلورة الرؤى حول مستقبل هذا القطاع الحيوي. ولتحقيق ذلك، فإننا نرحب بملاحظاتكم واقتراحاتكم، وندعوكم كذلك للتواصل معنا بشأن أي مشاريع أو فرص استثمارية تودون أن يتم تسليط الضوء عليها في تقارير التوقعات السنوية المقبلة وتقارير التوقعات المفضلة حول كل قطاع.

مع فائق التحية،

د. أحمد علي عتيقة
الرئيس التنفيذي



توقعات استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024

ملخص تنفيذي



تمهيد

يأتي تقرير توقعات استثمارات الطاقة لهذا العام في خضم أزمة ثلاثية مركبة يشهدها العالم، والمتمثلة أولاً بالأزمة الصحية جراء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وأثرها على الاقتصاد، وثانياً الأزمة النفطية الناجمة عن التجاذب بين قوى سوق النفط، وأخيراً الأزمة المالية المحتملة التي بدأت عوارضها بالظهور.

وعلى صعيد القطاع المالي، فإنه من المتوقع أن تقوم الميزانيات العمومية للبنوك بالحد من الأثر البعيد الأجل للأزمة الحالية، لا سيما البنوك التي تتمتع بنسب رأس مال مصرفي (bank capital ratios) تتراوح بين 12% و14%، وهي نسب مرتفعة مقارنة بما كان عليه الوضع أثناء الأزمة المالية لعام 2008، التي تراوحت نسب رأس المال المصرفي فيها بين 7% و8%. في المقابل، من المتوقع أن تواجه البنوك التي تتعامل مع القطاعات المتضررة صعوبات كبيرة، وتشمل تلك القطاعات على سبيل المثال شركات الطيران، والنقل، والصناعات التي تعتمد على سلاسل الإمداد العابرة للحدود (cross-border supply chains)، ومجالات معينة ضمن قطاع الطاقة، إضافة إلى قطاعات التجزئة، والترفيه، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتمد على السيولة النقدية. وقد تسفر هذه العوامل عن حدوث عمليات اندماج في الأسواق التي لا تهيمن عليها مؤسسات مصرفية كبرى.

أما على صعيد قطاع الطاقة، فإنه من المتوقع أن تخضع سلسلة القيمة إلى عملية إعادة هيكلة ترجح الكفة لصالح المنتجين، وهو ما سيمكن الدول والشركات الأقوى وضعاً من حيث المالية العامة ومعدلات الاستدانة من الحفاظ على القيمة المقترحة على المدى البعيد (long-term value proposition). ويتوقع أن يشهد القطاع موجة من عمليات التكامل والاندماج والاستحواذ على ضوء ما يجري حول العالم من خفض للتكاليف الرأسمالية والتي تصل إلى 20% على الأقل في قطاعات عدة، من بينها قطاع النفط والغاز.

من المتوقع أن يصل إجمالي استثمارات الطاقة الملتمزم بها والمخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة 2020 - 2024 إلى أكثر من 792 مليار دولار أمريكي، وذلك مقارنة بما جاء في تقرير ابيكوروب العام الماضي 2019 والتي قُدِّرَت فيه أن تصل استثمارات الطاقة في المنطقة إلى 965 مليار دولار أمريكي خلال خمس سنوات

وتأتي غالبية هذه الاستثمارات من المشاريع التالية:

- 39 مليار دولار أمريكي من مشاريع المملكة العربية السعودية في قطاع الغاز
- 41 مليار دولار أمريكي من مشاريع المملكة العربية السعودية في قطاع الطاقة
- 33 مليار دولار من مشاريع إعادة الإعمار وتوليد الكهرباء من الغاز في جمهورية العراق
- 48 مليون دولار من مشاريع قطاع الغاز في الجمهورية الإيرانية
- 45 مليار دولار من مشاريع تعزيز إنتاج النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة
- 38 مليون دولار أمريكي من مشاريع قطاع البتروكيماويات الجديدة في جمهورية مصر العربية

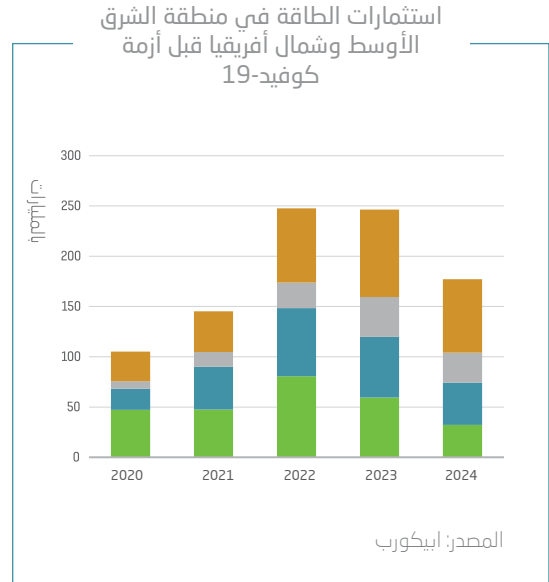
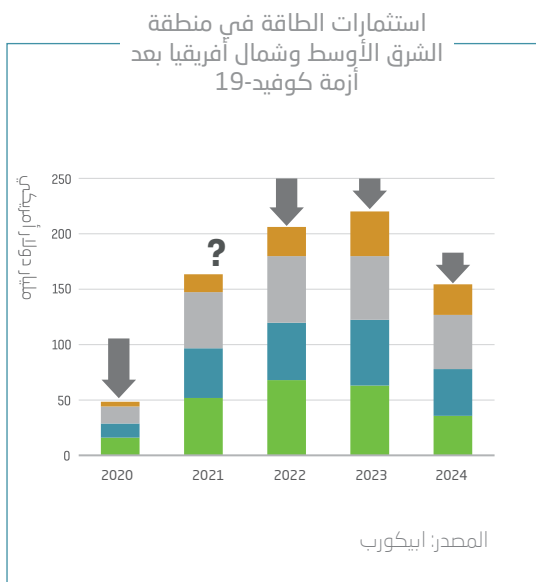
هذا ومن المتوقع أن يصل إجمالي استثمارات الطاقة الملتمزم بها والمخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة 2020-2024 إلى أكثر من 792 مليار دولار أمريكي، وذلك مقارنة بما جاء في تقرير ابيكوروب السنة الماضية 2019 والتي قُدِّرَت فيه أن تصل استثمارات الطاقة في المنطقة إلى 965 مليار دولار أمريكي للفترة 2019-2023. ومن الملاحظ أن غالبية استثمارات الطاقة للسنوات الخمس المقبلة تتشكل من مشاريع المملكة العربية السعودية في قطاع الغاز والطاقة (39 مليار دولار أمريكي و41 مليار دولار أمريكي على التوالي)، ومشاريع إعادة الإعمار وتوليد الكهرباء من الغاز في جمهورية العراق (33 مليار دولار أمريكي)، ومشاريع الجمهورية الإيرانية في قطاع الغاز (48 مليار دولار أمريكي)، ومشاريع تعزيز إنتاج النفط دولة الإمارات العربية المتحدة (45 مليار دولار أمريكي)، وأخيراً مشاريع قطاع البتروكيماويات الجديدة وتحديث توليد الكهرباء في جمهورية مصر العربية (38 مليار دولار أمريكي 38 مليار دولار أمريكي).

كما تشير نتائج التقرير إلى هبوط حصة القطاع الخاص في استثمارات مشاريع الطاقة إلى 19%، بعدما كانت قد ارتفعت إلى 22% في توجهات العام الماضي.

وبالنظر إلى الاستثمارات المخطط لها، فقد سجلت سلسلة قيمة قطاع الغاز أعلى قفزة بزيادة بلغت 13% (28 مليار دولار أمريكي) عن العام الماضي، وتشير هذه الزيادة إلى تعزيز الاستثمار في مشاريع تطوير الغاز غير التقليدي، وتحديداً في حقول الجافورة وحائل وغشا في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز القدرة الإنتاجية في كل من دولة قطر وجمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان.

في المقابل، سجل قطاع الطاقة بشكل عام تراجعاً في الاستثمارات بلغ 114 مليار دولار أمريكي، وذلك نتيجة بدء تشغيل عدة مشاريع خلال عام 2019 في كل من جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وانخفضت كذلك الاستثمارات المخطط لها في قطاع النفط على ضوء إنجاز العديد من المشاريع الرامية إلى زيادة القدرة الإنتاجية خلال عام 2019.

وعلى الرغم من أزمة عام 2020، لم تطرأ أي تغييرات جذرية على صعيد خطط الاستثمار في البتروكيماويات حتى الآن، ومنها على سبيل المثال مشروع ساتورب أميرال في المملكة العربية السعودية، ومشروع بروج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجمع البتروكيماويات في الصحراء الغربية ومصنع البتروكيماويات المتخصص في منطقة السويس الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.



2020: بداية صعبة ناجمة عن أزمة ثلاثية مركبة

الفصل الأول: أزمة صحية

مَثَل عام 2020 تحدياً عالمياً غير مسبوق من حيث حجم وسرعة انتشار فيروس كورونا. وبنهاية الربع الأول من عام 2020، كانت أغلبية الدول بين مطرقة استمرار النشاط الاقتصادي والمجازفة بخسارة هائلة في الأرواح من جهة، وسندان الحدّ من معدل انتشار الفيروس من خلال فرض القيود على حساب الاقتصاد من جهة أخرى. وقد دفعت هذه المعضلة الدول للتعامل مع الأزمة بالشكل الذي تراه مناسباً دون الحاجة إلى التنسيق مع الدول الأخرى، في حين سيتطلب استئناف أنشطة السفر والتجارة من الدول التنسيق فيما بينها.

ثمة إجماع على أن العالم سيواجه ركوداً حاداً، لكن الأساس الذي يستند إليه هذا الإجماع غير مكتمل تماماً. وترجح التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي ومؤسسات عالمية أخرى أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بنسبة 3% عالمياً و1% في الأسواق الناشئة. وترتكز هذه التوقعات في المقام الأول على الأثر المباشر للقيود التي تم فرضها، وانحسار قطاع النقل، وتباطؤ نشاط معظم قطاعات الاقتصاد، وذلك باستثناء قطاعات معينة مثل قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية، وتقنية المعلومات والاتصالات، والأغذية والمشروبات. لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه التوقعات تستند إلى النموذج الذي يعتمد عليه معظم خبراء الاقتصاد للتنبؤ بآثار الجوائح، حيث يعتبرونها أحداثاً وتأتي هذه التوقعات وفق النموذج الذي يتبعه معظم خبراء الاقتصاد، حيث يعتبرون الجوائح أحداثاً منفردة لا تؤثر بشكل جذري على القدرة الإنتاجية على المدى البعيد، وذلك خلافاً للنموذج الذي يتبعونه لقياس الآثار الاقتصادية التي تخلفها الحروب أو الكوارث الطبيعية.

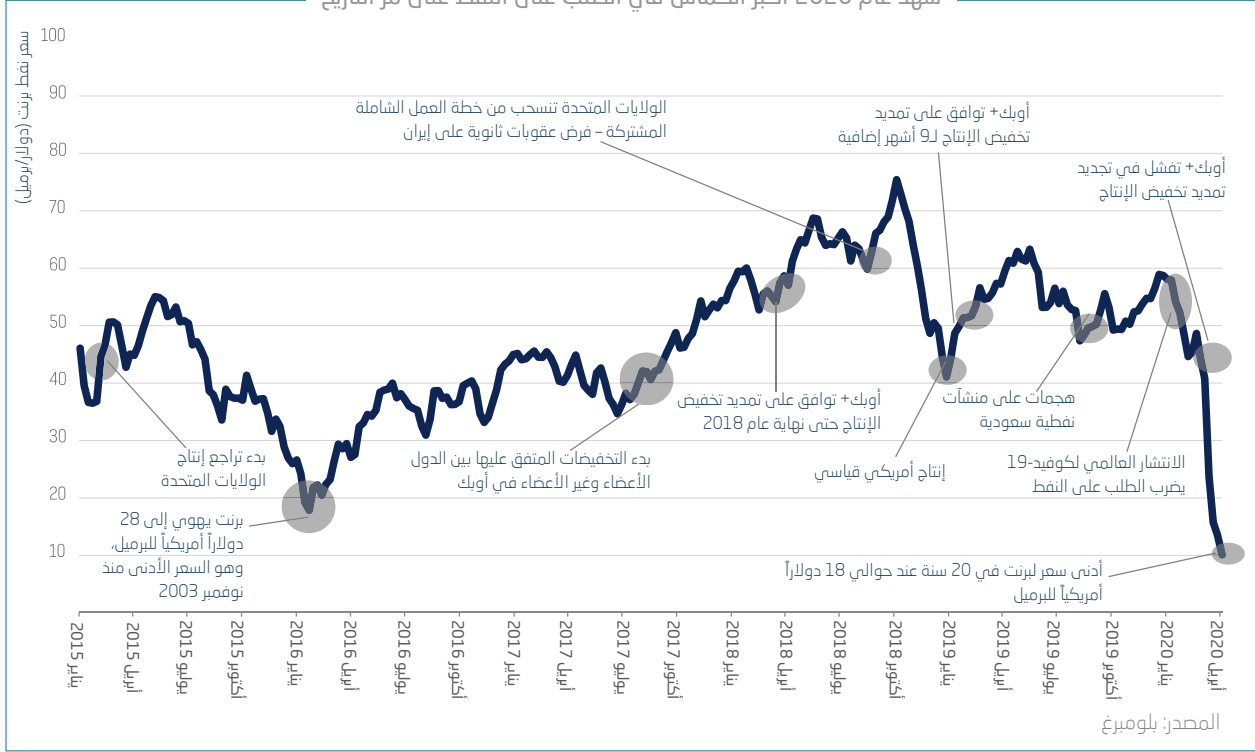
وبالتالي، فمن المحتمل أن يؤدي قياس الأثر غير المباشر إلى جعل الصورة الاقتصادية المستقبلية أكثر قتامة، فقد تسفر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية نتيجة الركود القادم عن تخلف الشركات عن السداد أو إفلاسها، وعمليات تسريح جماعي للعاملين، وازدياد نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي، واللجوء إلى المدخرات الاحترازية، ونشوء صدمة سلبية على جانب الطلب و بروز عقبات على جانب العرض، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وتأخير قرارات الاستثمار، وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقدم الجوائح التي حدثت في السابق مثل الطاعون الأسود في عام 1348 والأنفلونزا الإسبانية في عامي 1918 و1919 معطيات محدودة لا يمكن من خلالها وضع نموذج متكامل يضع في عين الاعتبار كل ما يجري حالياً، وذلك لأن مثل هذه النماذج لا تأخذ في الحسبان طبيعة المجتمعات التي تعيش في عصر العولمة الحديثة التي ترتبط منظومته الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً مع الصين، وهي عوامل تجعل الاقتصادات غير مستعدة إطلاقاً لمواجهة مخاطر الجوائح.

وتشير التوقعات الحالية إلى استمرار الدول ذات معدلات الإصابة الأعلى بالفيروس بفرض القيود حتى الربع الأخير من عام 2020، لكن تلك القيود أصبحت أكثر قابلة للتغيير والتعديل. وقد سلطت حالات تفشي الفيروس الجديدة في دول مثل الصين وألمانيا وكوريا الجنوبية الضوء على مدى تعقيد التحدي الذي تواجهه الحكومات في تخفيف القيود الاجتماعية، ويصبح هذا التحدي أكثر تعقيداً في الدول التي تعتمد على موسم السياحة الصيفية. وفي غياب لقاح يُقال بأنه لن يتوفر إلا بعد 12 إلى 18 شهراً من الآن، فقد تعاملت الدول مع الوضع عبر خمسة إجراءات رئيسية، متمثلة في اتباع قواعد التباعد الاجتماعي، وتتبع المخالطين للمرضى، وتكثيف إجراء الفحوصات، وفرض الحجر الصحي، وإتاحة العلاج. ويُعدّ تتبّع المخالطين الإجراء الأكثر إثارة للأمل والجدل من بين هذه الإجراءات على الصعيد العالمي، وذلك بسبب مخاوف الناس من انتهاك خصوصيتهم وأوجه استخدام البيانات التي يتم جمعها. ولذلك هناك جهود مكثفة للتعاون في مجال البحث والتطوير من أجل اختبار مدى فعالية التطبيقات التي تستند إلى تقنية البلوتوث (Bluetooth).

الفصل الثاني: أزمة نفطية

هناك إجماع عام على أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط كان مدفوعاً في الأساس بتراكم الفائض الذي حدث قبل نشوء أزمة فيروس كورونا، لكن هذه الأخيرة فاقمت الوضع نتيجة القيود المفروضة على السفر، مما أدى إلى أكبر انكماش في الطلب على النفط شهدته التاريخ. يقدر هذا الانكماش القياسي الذي حدث أثناء الربع الثاني من العام الجاري 2020 بنحو 22 مليون برميل يومياً، ومن أسبابه الرئيسية الانحدار الحاد في الطلب على المنتجات المرتبطة بقطاع النقل، وبالتالي سيعتمد طول أمد هذا الانكماش على القرارات التي ستتخذها الدول للتعامل مع الوضع، خاصة وأن استئناف حركة السفر الدولية تستدعي مستوى عالي من التنسيق بين الدول.

شهد عام 2020 أكبر انكماش في الطلب على النفط على مر التاريخ



تتمثل التبعات الأولى لأزمة النفط في إعادة هيكلة محتملة لصناعة النفط والغاز، ومن المتوقع أن يشمل ذلك تسريع وتيرة إغلاق الأصول الرأسمالية الأقل فعالية، وزيادة نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ. ومن المتوقع في بادئ الأمر أن يتم إغلاق مصادر براميل النفط التي تتسم بنفقات تشغيلية عالية وتواجه تحديات كبيرة من حيث إمكانية التخزين، خاصة في ظل الكم الهائل من براميل النفط ذات النفقات التشغيلية المنخفضة التي أصبحت تتنافس على حصص في سوق آخذة في التقلص.

تشير التوقعات إلى أن يتراوح متوسط أسعار برنت بين 30 و 40 دولار أمريكي في عامي 2020 و 2021 قبل أن يكتسب السوق توازنه من جديد.

ومن المتوقع أن يشهد شهر مايو والنصف الأول من شهر يونيو إغلاق نحو 2.5 إلى 3.5 مليون برميل يومياً في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية، وذلك بما يعادل الالتزامات النفطية التي حددتها المملكة العربية السعودية وروسيا. وقد شهد قطاع خدمات النفط والغاز بالفعل فقدان أكثر من مليون شخص لوظيفته وخفض النفقات الرأسمالية بنسبة كبيرة جراء الأزمة الثلاثية التي يشهدها العالم حالياً، علاوة على تقييد المشاريع وتعطيل سلاسل الإمداد (مثال: أحواض بناء السفن في آسيا وشركات الهندسة المتخصصة في إقليم لومبارديا بإيطاليا)، وإعادة هيكلة واسعة النطاق لقطاع الطاقة.

هناك اختلاف في الآراء بشأن مدى مرونة الطلب وقدرته على العودة إلى مستواه السابق، وذلك لأن مرونة الطلب تعتمد على عدة عوامل رئيسية يصعب التنبؤ بمدى آثارها. أولاً، الآثار المترتبة على طول فترة الإغلاق، والتي ستعتمد على مستوى قلق الحكومات من احتمالية حدوث موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا. أما العامل الثاني فيتمثل في الآثار الهيكلية التي ستخلقها الأزمة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشكل عام. أما العامل الثالث والأخير، فيتمثل في الآثار المترتبة على التغييرات السلوكية في

هيكلية الطلب بعد انقضاء الجائحة. وبعيداً عن الفوارق الكبيرة بين خامات النفط وكذلك الفوارق بين أسواق النفط الفعلية وأسواق العقود الآجلة، فإن التوقعات ترجح أن يتراوح متوسط أسعار برنت بين 30 و40 دولاراً أمريكياً في عامي 2020 و2021 قبل أن يكتسب السوق توازنه من جديد.

الفصل الثالث: أزمة مالية؟

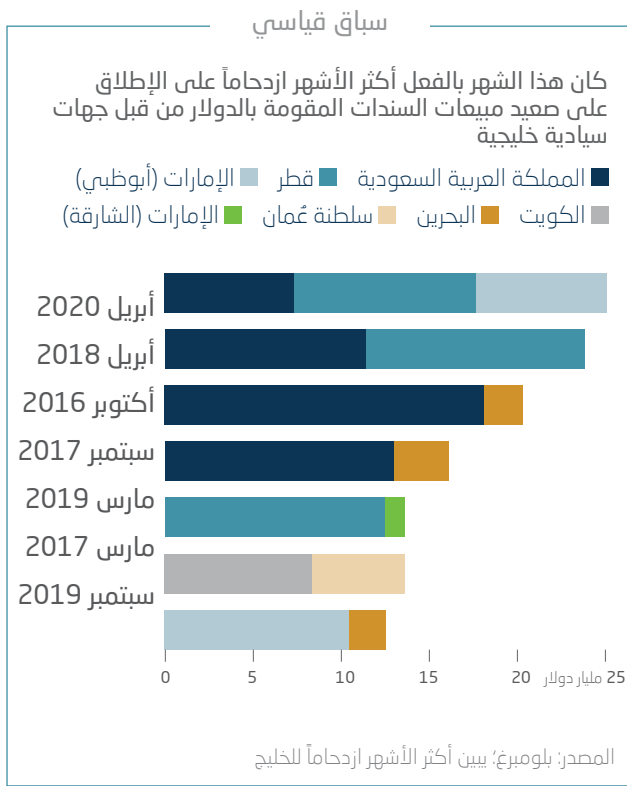
بدأت أزمة السيولة العالمية تفرض نفسها في ظل خسارة عدد متزايد من الأصول المالية لقيمتها. وعلى ضوء ذلك، تحركت البنوك المركزية والمؤسسات المتعددة الأطراف لكبح جماح هذه الأزمة، حيث أعلن صندوق النقد الدولي عن منحٍ تصل قيمتها 500

مليون دولار أمريكي لمساعدة الدول على تغطية ديونها، كما أعلنت مجموعة العشرين (G20) عن تعليق المدفوعات المترتبة على خدمة الديون (debt service payments) للدول الأكثر فقراً لفترة زمنية معينة. علاوة على ذلك، يقوم صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين بدراسة مقترحات لزيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة (special drawing rights) للدول الأعضاء، وهو إجراء اتخذ سابقاً في عام 2009 حيث تم ضخ تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد العالمي، منها 250 مليار دولار أمريكي على شكل حقوق سحب خاصة إضافية.

من جهة أخرى، فمن المقرر أن يحسم الاتحاد الأوروبي قراره بشأن ما إذا كان سيرفض السندات المشتركة (سندات كورونا) أو سيستفيد من آلية الاستقرار الأوروبي و ضمانات القروض التي يمنحها بنك الاستثمار الأوروبي، ويأتي ذلك بعدما كان قد أعلن الاتحاد الأوروبي عن توصله لاتفاق بشأن تخصيص حزمة مالية بقيمة 500 مليار دولار أمريكي لضخها في السوق، والتي تمثل نصف ما تحتاجه دول الاتحاد لمواجهة الآثار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة.

في المقابل، هناك مخاوف من أن تؤدي خطط التحفيز الضخمة إلى استفحال حجم الديون التي قد تبطئ عجلة النمو الاقتصادي، وتزداد هذه المخاوف بالذات في الأسواق الناشئة في ظل تفاوت قدرة الدول على الاستفادة من أسواق الدين، بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي مقابل نجاح السندات التي أصدرتها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 25 مليار دولار وزاد اكتتابها بنحو أربعة إلى ستة أضعاف، تواجه دول أخرى في المنطقة صعوبات في الاستفادة من أسواق الدين في ظل ارتفاع عوائد السندات بسبب حالة الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والغاز.

وبالرغم من ذلك، فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي الأقبوى من حيث التصنيف الائتماني زيادة تتراوح بين 55 و100



في مقابل نجاح السندات التي أصدرتها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 25 مليار دولار وزاد اكتتابها بنحو أربعة إلى ستة أضعاف، تكافح دول أخرى في المنطقة في ظل ارتفاع عوائد السندات بسبب حالة الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والغاز.



نقطة أساس في فروقات البيع والشراء لعقود مبادلات مخاطر الائتمان (credit default swaps) منذ شهر يناير، فيما تراوحت فروقات البيع والشراء لمبادلة الأصول (asset swap spreads) لآجال الاستحقاق في عامي 2026 / 2027 بين 125 إلى 175 نقطة أساس. وقد تواجه الجهات المصدرة للسندات في سلطنة عُمان أو مملكة البحرين صعوبات في إعادة تمويل الديون المستحقة عليها أو نمو العجز المالي، مع الإشارة إلى أن مملكة البحرين (الحائزة على تصنيف ائتماني «B+» من قبل ستاندرد أند بورز) قامت بعرض سندات بآجال استحقاق تبلغ 10 سنوات وعائدات بنسبة 7.375%.

وبالإضافة إلى السندات وخفض الإنفاق، فقد استطاعت بعض الدول من الاستفادة من أصولها الأجنبية الضخمة لتغطية الحساب الجاري وضخ السيولة بالدولار في الأنظمة المصرفية وموازنة هجرة رؤوس الأموال. حيث أعلنت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال عن عجز قدره 34 مليار ريال سعودي (9 مليارات دولار أمريكي) للربع الأول من عام 2020 فقط في ظل انخفاض عوائد النفط بنسبة 24% (129 مليار ريال سعودي) والعوائد غير النفطية بنسبة 17%. وبناء على ذلك، قدرت المملكة العربية السعودية أن يبلغ عجز الميزانية العامة نحو 187 مليار ريال سعودي، وهو ما يعادل 6.4% من ناتج المملكة المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى التطورات الإيجابية خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، فقد نجحت المملكة المغربية على سبيل المثال في المحافظة على تصنيفها الائتماني من ستاندرد أند بورز عند درجة الاستثمار ويُعتقد بأنها ستتمكن من احتواء الأثر السلبي لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاد والمالية العامة.

مع انجلاء الصورة بشأن ما ستخلفه هذه الضربة الثلاثية من آثار على المدى الأبعد، قد تتكشف بعض التغيرات الهيكلية المعقدة في المجالات التالية:

- **الشؤون الجيوسياسية المالية والنقدية:** هل ستتمنى القومية والممارسات الجمانية؟ هل ستفرض إجراءات تقشفية تؤدي إلى تحفيز التعاون، وخاصة على المستوى الإقليمي؟ هل سيتم فك الارتباط بين الولايات المتحدة والصين وغيرها من الدول؟ هل سنشهد زيادة في انهيار العملات ووضع السياسات النقدية غير التقليدية؟
- **الاقتصاد الكلي، التجارة:** هل سيتم نقل أو إعادة توطين سلاسل القيمة والإمداد العالمية إلى مواقع أقرب إلى المستهلكين؟ هل سنرى ظهور مراكز تصنيع أخرى منخفضة التكلفة، أو تدخل الحكومة بشكل متزايد في الاقتصاد والمجالات الاجتماعية؟ هل سنشهد ركوداً تضخيمياً يطول أمده يعم مختلف أنحاء العالم؟
- **التقنية والخصوصية وسلوك المستهلكين:** هل سيسجل الناس بشكل طوعي في أنظمة التعقب وإصدار شهادات خلّوهم من الأمراض لهم من خلال التقنيات المتنقلة مثل تطبيقات الهاتف المحمول، أم أن ذلك سيتم من خلال سياسات مركزية تفرضها الحكومات؟ هل سيفير ظهور «الصحة الإلكترونية» (E-Health) النظام السائد للأعمال وأسلوب الحياة، والذي تغير بالفعل في ظل تنامي حجم التجارة الإلكترونية والاعتماد بشكل متزايد على نظام العمل عن بُعد، سواء في الاقتصادات المتقدمة التي يشكل كبار السن معظم سكانها، أو في الدول الناشئة التي يشكل الشباب المتمرس في وسائل التواصل الحديثة معظم سكانها؟ هل ستعرض الأجور لضغوط نتيجة تنامي التوجه نحو الرقمنة والأتمتة - خاصة في حال أعيد توطين الوظائف إلى مناطق عالية التكلفة؟

اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مسارات متفاوتة نحو التعافي مع وجود بعض المرونة

أظهرت تقديرات البنك الدولي انخفاض حجم التحويلات المالية إلى الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل بنسبة 20% عالمياً.

من المتوقع أن تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جوانب عدة، بما في ذلك انخفاض إيرادات قطاع النفط والغاز، وتعطل سلاسل الإمداد، وخفض التصنيف الائتماني - وخاصة بالنسبة للشركات العاملة في القطاعات المعرضة للمخاطر بما في ذلك قطاع الطاقة. **ومن الجدير بالذكر أن معظم القطاعات تواجه صعوبات بالفعل، باستثناء قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية، وتقنية المعلومات والاتصالات، والأغذية والمشروبات.**

وستتفاوت هذا الأثر بشكل كبير بين دول المنطقة بناء على عدة عوامل، بما في ذلك حصة القطاع الخاص غير النفطي (على سبيل المثال، انخفاض نمو مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية في مارس 2020 إلى أدنى معدلاته على الإطلاق)، ونشاط قطاع الحج والعمرة والسياحة، والقيود المفروضة على التجارة، وحجم الإنفاق من قبل المستهلكين، والسياسات المتعلقة بمكافحة البطالة لا سيما في الدول التي شهدت انتشار فيروس كورونا في مخيمات العمالة الوافدة. ووفقاً للبنك الدولي فقد انخفض حجم التحويلات المالية إلى الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل بنسبة 20% عالمياً.

وعلى صعيد المنطقة فقد بادرت دول مجلس التعاون الخليجي بتخصيص أكثر من 120 مليار دولار أمريكي على شكل حزم تحفيزية لتدعيم اقتصاداتها. من جهتها قامت جمهورية مصر العربية بتقديم ما مجموعه 7 مليارات دولار أمريكي على شكل حوافز تحفيزية لعدد من القطاعات. ويجب على دول المنطقة كسائر دول العالم أن تعالج المسائل المتعلقة بآلية نقل هذه الحزم لضمان وصولها إلى الشرائح المستهدفة وجني ثمارها الاقتصادية. **ومن المتوقع أن تشهد السوق تعافياً اقتصادياً يأخذ شكل «W»* في أغلبية دول المنطقة باستثناء تلك التي تواجه مخاطر شديدة بسبب الأوضاع غير المستقرة فيها. وبأني ذلك بعدما ارتفعت علاوات مخاطر الائتمان بما لا يقل عن 80-100 نقطة أساس في شهر مارس، حتى في الدول التي تتمتع بتصنيف (AA).**

وبالنظر إلى مرونة منتجي النفط والغاز، فإن الأمر يتطلب النظر إلى ما هو أبعد من نقطة التعادل لأسعار النفط. فمن المنظور المالي البحث، بإمكان نقطة التعادل أن تقدم لمحة سريعة عن الدول الأكثر عرضة للمخاطر والتدابير الممكنة لترشيد الميزانية، غير أنها لا تصلح لوضع تصور حول استراتيجية إنتاج النفط والغاز. ومن المتوقع أن يسعى المنتجون الأقوى مالياً بشكل حثيث للحفاظ على القيمة المقترحة على المدى الطويل من خلال محاولة التحكم في توجهات السوق لتحقيق أقصى العوائد للمساهمين. وإن دعت الحاجة فسيقوم هؤلاء المنتجون الأقوياء بتوظيف ما يتمتعون به من مرونة في الميزانية التقديرية. ومن بين الأمثلة الأخيرة على ما سبق قيام المملكة العربية السعودية بخفض الإنفاق في الميزانية بنحو 26 مليار دولار، وتعليق صرف بدل غلاء المعيشة، وزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، وإعادة النظر في المنافع التي يتحصل عليها المقاولين مع الجهات الحكومية، وتحويل 40 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات الأجنبية إلى صندوق الاستثمارات العامة لتمويل عدد من الاستثمارات.

هذا وتواجه شركات الطاقة الكبرى في الوقت الراهن نفس المعضلة، فمن جهة، تفضل هذه الشركات الالتزام بسياسات توزيع الأرباح لديها لأطول فترة ممكنة للحفاظ على القيمة المقترحة للمستثمرين، لكن في الجهة المقابلة لا تعدّ الظروف الحالية مواتية للمضي بهذا الالتزام في ظل هبوط أسعار الأسهم بنسب تتراوح بين 20% إلى 30% منذ مطلع العام. ومقارنة بالأرقام الأولية لهذا العام فقد بادرت الشركات الكبرى وشركات النفط الوطنية والشركات المستقلة الكبرى - باستثناء شركة أوكسيدنتال - بخفض الإنفاق على مختلف أنشطة المنبع المخطط لها بنسب تتراوح بين 20% إلى 30%. أما على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أعلنت أرامكو السعودية عزمها بالمضي في توزيع الأرباح بما لا يقل عن 75 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

تعد دورة التعافي الاقتصادي الذي يأخذ شكل حرف «V» السيناريو الأمثل، وهو يتسم بتراجع حاد يعقبه صعود حاد. بينما يشير الانتعاش الذي يأخذ شكل حرف «W» إلى دورة تعافٍ تتسم بتراجعين حادين يتخللهما صعودان حادان يشبه شكل الحرف «W» في الرسوم البيانية. وهناك أشكال أخرى مثل «L» و «U»

الغاز: فائز في الإمداد حتى 2024-2023

من المتوقع أن تُوَجَّل معظم قرارات الاستثمار النهائية في مجال الغاز الطبيعي المسال إلى عام 2021 على الأرجح على الصعيد العالمي بوجه عام ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجه خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع الأمريكية تشكل أكثر من نصف (55%) مشاريع زيادة القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال التي كان من المقرر أن تصل إلى مرحلة قرار الاستثمار النهائي في عام 2020، تليها دولة قطر في المرتبة الثانية بنسبة 15%، علماً بأن حجم عروض الغاز الطبيعي المسال النشطة حالياً يبلغ نحو 700 مليون طن مترى سنوياً. وتواجه المشاريع المخطط لها بوجه عام عدة صعوبات بسبب تعطل القوة العاملة المحلية والتأخر في تعيين المتعاقدين والشركاء وإغلاق منشآت التصنيع في آسيا والقيود المفروضة على السفر.

وتعتبر الظروف الحالية لسوق الغاز الطبيعي المسال غير مواتية لإجراء أعمال تطوير إضافية لموارد الغاز في ظل فائز الإمداد، لا سيما وأنه يتوقع أن تبقى الأسعار العالمية للغاز في المراكز (hubs) دون مستوى 4 دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال عام 2020، ودون 6 دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال عام 2021. وبالتالي سيسعى اللاعبون في سوق الغاز إلى تأجيل قرارات الاستثمار النهائية حيثما أمكن.

ويتوقع أن تمضي أغلبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدماً بخطط تطوير موارد الغاز لأسباب محلية أو استراتيجية، لكن هذه الخطط تتعرض للضغط في العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، تواجه صادرات جمهورية مصر العربية من الغاز الطبيعي المسال تحديات كبيرة بسبب ارتفاع أسعار غاز اللقيم بنحو 4.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل تعادل عائداتها الصافية من الصادرات (export netback parity). وقد أدت هذه العوامل إلى هبوط إنتاج الغاز في فبراير إلى أدنى مستوى له منذ 19 شهراً حيث بلغ 6 مليارات قدم مكعبة يومياً بسبب اضطراب الجهات المعنية إلى وقف الإنتاج في بعض الأماكن. كما هيبت صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال إلى 253 مليون قدم مكعبة يومياً فقط في شهر فبراير - أي ما يوازي ربع المستويات المسجلة في أواخر عام 2019 - وإلى صفر منذ آخر شحن جري تحميلها في منتصف شهر مارس. أما في سائر الدول فستخضع مشاريع الغاز غير التقليدي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والتي تبلغ قيمتها مجتمعة 100 مليار دولار أمريكي إلى عملية مراجعة متمعنة إذا ما قل الطلب عن المتوقع نتيجة امتداد فترة الانكماش الاقتصادي.

في الجهة المقابلة، سيعزز تخفيض إنتاج النفط المتوقع خلال الفترة 2020-2021 الحاجة إلى المضي قدماً في تطوير احتياطات الغاز غير المصاحب، وخاصة في المملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة إلى أن الجمهورية الجزائرية بصدد الدخول في مفاوضات على العقود المتعلقة بالغاز الطبيعي المسال المرتبط بالنفط، إذ سيتهي العمل بجزء كبير من تلك العقود البالغ حجمها 6 ملايين طن مترى سنوياً خلال الفترة 2020-2024، ويأتي ذلك في ظل انخفاض صادرات الغاز الطبيعي المسال الجزائرية إلى 2.73 مليون طن مترى سنوياً في الربع الأول من عام 2020، وذلك مقارنة بـ 3.1 مليون طن مترى سنوياً في 2019 ومتوسط بلغ 2.86 مليون طن مترى سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية. كما ستشهد الفترة 2020-2024 انتهاء عقود الغاز الطبيعي المسال لكل من سلطنة عُمان ودولة قطر، والتي يقدر حجمها بـ 6.66 مليون طن مترى سنوياً و20 مليون طن مترى سنوياً على التوالي. وستتطلب تجديد هذه العقود إعادة التفاوض على الأسعار وحجم العقود في ظروف تميل كفتها لصالح المشترين.

هذا وتوجد هناك حالة من عدم الترابط بين قرارات الاستثمار في الغاز الطبيعي من جهة والطلب من جهة أخرى. وكما ورد بالتفصيل في تقرير «توقعات الاستثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» العام الفائت، فقد غير نموذج «المحفظة» (portfolio model) طريقة تمويل مشاريع الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير ومتسارع، ويتلخص النموذج في استبعاد اللاعبين الكبار الذين يتمتعون بمعدلات رسملة جيدة لاستخدام الميزانيات العمومية بدلاً من الاعتماد الكامل على عقود الشراء البعيدة الأجل. ولذلك، سيشكل التسويق والاستباقية في تطوير الأعمال عاملان حاسمان في المرحلة القادمة بالنسبة للاعبين الفاعلين في مجال الغاز الطبيعي المسال في المنطقة.

هذا ويقوم تقرير توقعات الاستثمار لهذا العام على فرضية مضي دولة قطر قدماً بخطتها الاستراتيجية الرامية إلى زيادة قدرتها على التسييل بنحو 77 مليون طن مترى سنوياً لتصل إلى 126 مليون طن مترى سنوياً (170 مليار متر مكعب سنوياً) بالرغم من تأخير قرارات الاستثمار النهائية، مستفيدة في ذلك من انخفاض التكلفة. وستعزز هذه الخطط فرص دولة قطر في زيادة حصتها السوقية والحفاظ عليها خاصة في السوق الآسيوية والأسواق الجديدة وكذلك الاحتفاظ بطبيعتها بين المصدرين بطاقة إنتاجية بلغت 173.9 مليون طن مترى سنوياً في عام 2019، متفوقة على أستراليا بواقع 3.8 مليون طن مترى سنوياً فقط، علماً بأن حجم قدرة السوق العالمية للتسييل تبلغ 427 مليون طن مترى سنوياً.

قطاع البتروكيماويات العالمي: توقعات متقلبة وضغوط سلبية على المدى القريب

جاء عام 2020 ليرسم صورة مختلطة ومعقدة لهذا القطاع.

عاش قطاع البتروكيماويات العالمي سنوات طويلة من الازدهار المستمر في الاستثمارات تجاوزت 20 مليار دولار أمريكي سنوياً كان للين والولايات المتحدة النصيب الأكبر فيها. وقد جاء ذلك الازدهار بسبب ارتفاع هوامش الربح نسبياً في هذا القطاع مقارنة بقطاع الطاقة ككل، ونمو صناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، وتوقعات ارتفاع الطلب.

لكن عام 2020 جاء ليرسم صورة متفاوتة ومعقدة لهذا القطاع.

فقد أدت القيود الشديدة التي فرضتها الدول إلى ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية السريعة التداول، مما أنعش بدوره على الطلب على مواد التغليف مثل البولي إيثيلين تيرفثاللات (PET)، والبولي إيثيلين (PE)، والأغشية البلاستيكية (plastic films). كما شهدت أعمال المنتجات المستخدمة في تطبيقات الرعاية الصحية طفرة كبيرة، مثل الإيثانول (ethanol)، والجليسيرين (glycerine)، والبولي إيثيلين تيرفثاللات (PET)، والبولي إيثيلين تيرفثاللات المعاد تدويره (recycled PET)، والإيزوبروبانول (isopropanol).

في المقابل، أدى تراجع التصنيع إلى انخفاض الطلب على الميثانول (methanol) بشكل واضح في الربعين الثاني والثالث من عام 2020. كما وتأثر سلباً حجم الطلب على المشتقات الرئيسية للإيثيلين (ethylene) التي كانت قد بدأت رحلة التعافي البطيء مثل البولي إيثيلين (PE)، والمونو إيثيلين غلايكول (MEG)، والبولي فاينيل كلورايد (PVC)، ومونومر الستايرين (SM). أما أسعار البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة (LLDPE) والبولي إيثيلين مرتفع الكثافة (HDPE) فشهدت تراجعاً غير مسبوق بسبب أسعار الخام التي أثرت في سوق الفوري للإيثيلين، واتباع اللاعبين سياسة الانتظار والترقب بشأن كيفية استقلال القدرة الإنتاجية الموجودة لديها واستثمارها في هذا الجانب. وعلى نحو مماثل، يمز البروبيلين (polypropylene) بمرحلة تصحيح للمخزون، إذ انخفضت معدلات تشغيل محولات البولي بروبيلين (polypropylene) بنسبة 40%-80، وهي آخذة في التحسن تدريجياً بالتوازي مع استعادة الصين قدرتها الإنتاجية.

وفي الوقت الحالي، لا يتوقع أن تتم إعادة النظر في خطط الاستثمار الرئيسية في قطاع البتروكيماويات، كما يتوقع أن تسعى الدول إلى بلورة استراتيجياتها فيما يخص هذا القطاع، والتي ستركز على زيادة الدخل من المواد الهيدروكربونية التي تنتجها واستخلاص أكبر قدر من القيمة منها.

أما بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة، فالصورة أكثر تنوعاً. ففي جمهورية العراق مثلاً لا يزال مشروع نبراس في البصرة (11 مليار دولار أمريكي) يواجه تحديات تتعلق بتأمين اللقيم والجدوى المالية للمشروع بشكل عام. أما مصر فتشهد موجة جديدة من مشاريع البتروكيماويات، على رأسها مجمع البتروكيماويات في العلمين التابع للهيئة المصرية العامة للبتروال المملوكة للحكومة (8.34 مليار دولار أمريكي)، والمجمع المتخصص للبتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية الخاصة (3 مليارات دولار أمريكي). وتجدر الإشارة إلى أن مشروع مجمع التحريم للبتروكيماويات (10 مليارات دولار أمريكي) لا يزال متوقفاً بسبب عدد من القضايا التمويلية العالقة. وفي المقابل تنوي إيران استثمار أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي في مشاريع البتروكيماويات خلال الفترة 2020-2024، لكن تنفيذها سيتوقف على كيفية إدارة الدولة للخروج من الأزمة الصحية الحالية.

وتشمل المشاريع الرئيسية في المنطقة ما يلي:

- سلطنة عُمان: 8.67 مليار دولار أمريكي في الدقم و6.73 مليار دولار أمريكي في صور
- دولة الكويت: 6.5 مليار دولار أمريكي، مشروع الزور
- المملكة العربية السعودية: 6.34 مليار دولار أمريكي، ساتورب أميرال
- دولة قطر: 4.5 مليار دولار أمريكي، مجمع شركة قطر للكيماويات في رأس لفان

توليد الكهرباء: توقعات مستقرة بشكل عام، باستثناء شركات الكهرباء غير المستقرة مالياً التي ستضطر إلى تحمّل الفرق في تكاليف التوليد من مصادر الطاقة المتجددة

كان أثر أزمة 2020 على شركات مرافق الخدمات العامة محدود النطاق إلى حد كبير، إذ قامت أغلبية تلك الشركات بعمل اللازم لضمان استمرار توصيل الكهرباء، وبالإضافة إلى ذلك لم تنخفض أسعار أسهم الشركات العاملة في القطاع بنفس القدر الذي شهدته الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، نتيجة عدم انخفاض حجم الطلب على الكهرباء بشكل لافت ومؤثر من جهة، ودعم حكومات بعض دول المنطقة لفواتير الماء والكهرباء من جهة أخرى. وباستثناء شركات مرافق الخدمات العامة التي كانت تعاني أصلاً من عدم استقرار وضعها المالي قبل نشوء الأزمة، فلم يواجه هذا القطاع أي صعوبات ائتمانية تُذكر، مع الإشارة إلى أن أثر الأزمة على الاستثمارات أصبح ملموساً بشكل أكبر في عام 2020، حيث تم خفض الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة وشبكات النقل والتوزيع بسبب التأخير الحاصل في أعمال تطوير المشاريع، والقيود اللوجستية وتقييد التنقل، والتوقعات بانخفاض الطلب.

يبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تتأثر حتى الآن، فالمزادات على مشاريع الطاقة المتجددة حافظت على مستواها.

ومع ذلك، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تتأثر حتى الآن، فالمزادات على مشاريع الطاقة المتجددة حافظت على مستواها، وخاصة برنامج مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، بل من المحتمل أن تتسارع وتيرة إصلاح قطاع توليد الكهرباء بعد انحسار أزمة فيروس كورونا متمثلاً ذلك في انتشار نظام التوليد الموزع (distributed generation)، وتحديدًا اللوحات الكهروضوئية على الأسطح (rooftop PV)، وتخزين الكهرباء، وقياس الشبكات (net metering)، وتعزيز الشبكات، واستخدام تقنيات أكثر تطوراً مثل تقنية القياس الذكي.

هذا وتقوم الدول التي بادرت بتنفيذ إصلاحات على القطاع لإدارة الطلب على الكهرباء بجني ثمار تلك المبادرات الاستباقية، بل ويشهد بعضها فائضاً في القدرة الإنتاجية، من بينها مصر التي يقدر فائض القدرة بنحو 45% من الحمل الأساسي (baseload).

في المقابل، تُقدّر توقعات الاستثمار في قطاع توليد الكهرباء في جمهورية العراق الأكثر غموضاً، علماً بأن حجم الإنفاق المخصص لمشاريع توليد الكهرباء من المصادر التقليدية هي الأعلى في المنطقة، تليها كل من الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن المتوقع أن تؤدي حالة عدم الوضوح السائدة وتأثر حجم الطلب في ظل أزمة عام 2020 أن تعيد إلى الواجهة التساؤلات بشأن مدى استدامة الخطط المستقبلية في الطاقة المتجددة، ومدى قدرة هذه المشاريع على اجتذاب الاستثمارات نظراً لانخفاض الأسعار والهوامش في بيئة تتسم بالتنافسية الشديدة.

وقد شهد شهر أبريل من العام الجاري 2020 تلقي شركة مياه وكهرباء الإمارات أقل تعرفه مسجلة عالمياً للطاقة الشمسية لإمداد مصنعها في الظفرة بأبوظبي، حيث بلغت التعرفة 1.35 سنتاً للكيلوواط في الساعة، من جانبها شهدت المملكة العربية السعودية انتهاء الجولة الثانية من العروض لدى مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة لاتفاقيات شراء الطاقة تصل مدتها إلى 25 سنة، وتم في تلك الجولة تقديم معدلات تعرفه منخفضة بشكل ملحوظ (بلغت التعرفة الأقل 1.61 سنتاً أمريكياً للكيلوواط في الساعة). ومع انخفاض الطلب على الطاقة الكهربائية إلى ما دون التوقعات، تواجه بعض الحكومات مثل مصر والإمارات العربية المتحدة معضلة تأجيل المشاريع في مقابل تلبية أهداف الطاقة المتجددة، حين وضعت الجمهورية الجزائرية نصب عينيها هدفاً طموحاً يتمثل في زيادة حجم مشاريع الطاقة الشمسية بواقع 11.3 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التخزين ومعالجة التقطع لا تزال مرتفعة، وهو ما سيوازن انخفاض معدلات تعرفه الإمداد. وستكون المخاوف مرتفعة بشكل خاص في دول مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية التي لديها شركات مرافق خدمات عامة غير مستقرة مالياً أصلاً، وهو ما سيصعب عليها تحمل فرق التكلفة.

انخفاض توقعات الاستثمار بـ 173 مليار دولار أمريكي مقارنة بتوقعات الفترة 2019 - 2023

أصبحت الظروف مواتية لحدوث موجة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع الطاقة، وخاصة في مجال خدمات النفط والغاز وإمدادتهما،

وفي الختام، من المتوقع أن تكون توقعات الاستثمارات للفترة 2020-2024 أكثر غموضاً وضبابية نظراً للأزمة الثلاثية لعام 2020، وهناك العديد من المجالات المحفوفة بالمخاطر والزخرة بالفرص.

مقارنة بانخفاض بلغ 6%

وبالنظر إلى قيمة المشاريع فقط، تتسم جمهورية العراق بأعلى درجة من الغموض من بين دول المنطقة، ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين، وهما الحجم الضخم للاستثمارات الملتزم بها، والاحتمالية العالية تأخر المشاريع أو إلغائها على المدى القريب والمتوسط. في المقابل، ازدادت الاستثمارات الملتزم بها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.3% مقارنة بانخفاض بلغ 6% في المنطقة ككل، وهو مؤشر على ارتفاع معدل تنفيذ المشاريع نسبياً في دول مجلس التعاون.

وعلى صعيد الاستثمار المباشر، فقد أصبحت الظروف مواتية لحدوث موجة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع الطاقة، وخاصة في مجال خدمات النفط والغاز وإمدادتهما، وذلك في ظل ازدياد إقبال المستثمرين نظراً للتقييم المنخفض للشركات المدرجة في البورصة التي تتمتع بسياسات توزيع أرباح مستقرة نسبياً خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومثلما جاء بالتفصيل في تقارير ابيكوروب الأخيرة، كان هذا التوجه يحدث بالفعل ولكنه تسارع في ظل الظروف الحالية نظراً للمعضلة التي يواجهها قطاع الطاقة المتمثلة في عوائد المساهمين المنخفضة نسبياً من جهة، وتقلص الهوامش على امتداد سلسلة القيمة من جهة أخرى. كما من المتوقع أن يؤدي التوجه نحو عالم منخفض الكربون وطول أمد دورة التعافي إلى المزيد من عمليات التكامل والتحسين والتوسع. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الذي استفاد بشكل كبير من الاستثمارات المباشرة قبل خضوعه لعمليات استحواذ متعددة من قبل كبار اللاعبين، وتعدّ الاستثمارات الأخيرة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في عدد من شركات الطاقة مقدمة لما سيأتي لاحقاً. كما من المتوقع أيضاً أن تحدث عمليات اندماج واسعة في قطاع خدمات حقول النفط وكذلك في قطاع مرافق الخدمات العامة وإن كانت على نطاق أضيق جغرافياً.

أما على صعيد تمويل المشاريع، فمن المنتظر أن يعزز التعافي الاقتصادي المتوقع أن يأخذ شكل الحرف «W» الحاجة إلى النظر مجدداً في مشاريع الغاز التي تركز على التصدير وأن تضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع المرافق الخدمية العامة. وبشكل عام، قد يكون التوجه نحو تمويل الأصول - مثل أصول الطاقة المتجددة - التي تتمتع بتدفقات نقدية توجهاً أكثر جاذبية في ظل تقلبات السوق.

هذا وتمثل الأزمة الثلاثية التي يشهدها العالم في عام 2020 العمل الأهم وراء انخفاض توقعات الاستثمار، وعلى الأخص في الاستثمارات المخطط لها، حيث تم خفض الإنفاق على صناعات المنبع عالمياً بنسبة 30% منذ مطلع العام بسبب تراجع أسعار النفط والغاز والتراجع غير المسبوق في الطلب. ومع ذلك فمن المتوقع أن تتأثر صناعات المنبع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجة أقل من المستوى العالمي، إذ ستوازنها الاستثمارات في الغاز غير التقليدي، والتطورات في مجال الغاز غير المصاحب المخصص للاستهلاك المحلي، والتنافس على كسب حصة استراتيجية في سوق الصادرات والاحتفاظ بها. كما أنه من المتوقع أن يستمر تدفق الاستثمار الذي يحتاجها قطاعا مرافق الخدمات العامة والبتروكيماويات.

وأخيراً، من المتوقع أن يكون عام 2020 عاماً محفوفاً بالتحديات وأن يترك أثراً أعمق ويستمر لأمد أطول من دورات الانكماش السابقة، كان آخرها الأزمة التي استمرت بين عامي 2015-2016 وشهدت انخفاض الاستثمارات بنسبة 25% سنوياً لعامين متتاليين. لكن الأثر البعيدة الأمد لهذه الأزمة الثلاثية وما ستسفر عنه من إعادة هيكلة جذرية في قطاع النفط والغاز ستلقي بظلالها على استثمارات الطاقة لفترة أطول، مما سيؤدي بدوره إلى نشوء أزمات في الإمداد وتقلبات في الأسعار، وبالتالي فمن المتوقع أن تأخذ دورة التعافي الاقتصادي المرتقبة في المنطقة شكل الحرف «W».

ايكوروب

ص. ب. 9599
الرمز البريدي 31423
الدمام، المملكة العربية السعودية

info@apicorp.org

www.apicorp.org

@APICORP

